

تحليل الاستثمارات المصرفية وأثرها على القيمة السوقية عبر مؤشرات السلامة المالية
دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة
(2004-2020)

**Analysis of banking investments and its impact on the market value through
financial safety indicators**

**Analytical study of a sample of Iraqi private banks listed in the Iraqi Stock
Exchange for the period (2004-2020)**

أ.م.د. كمال كاظم جواد

Prof.Dr. : Ass.Prof. Dr. Kamal K. Jawad

kamal.k@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء _ كلية الإدارة والاقتصاد

أ.د. حيدر يونس كاظم

Prof.Dr.Haider Yonis Almousawy

haider.yonis@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء _ كلية الإدارة والاقتصاد

م.م. شيماء هادي نعمه

Assistant teacher: Shiymaa hidee

sheimaa.h@uokerbala.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد _ جامعة كربلاء

المخلص: هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة الاستثمارات المصرفية والتي تشكل القروض أكثر مجالات الاستثمار جاذبية فيها، فضلاً عن الاستثمار في الأدوات المالية وتحديد مدى اسهام ادارة هذه الاستثمارات في اتجاه مؤشرات السلامة المالية لتعزيز القيمة السوقية للمصرف. واعتمدت الدراسة على القوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية لعينة مكونة من خمسة مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (المصرف التجاري العراقي، مصرف الاستثمار، مصرف الخليج، مصرف الشرق الأوسط ومصرف الشمال) وتضمنت سلسلة زمنية (2004-2020)، استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لاختبار علاقات الأثر المباشر المتعدد بين المتغير المستقل (الاستثمارات المصرفية) والمتغير التابع (القيمة السوقية). ومن ثم اختبار علاقات الأثر المباشر المتعدد بين ابعاد المتغير المستقل ومؤشرات السلامة (كفاية راس المال، السيولة، جودة الموجودات، الربحية)، وذلك عن طريق برامج (SPSSV23, Excel). كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أظهرت ان الاستثمارات المصرفية تؤثر بشكل مباشر على مؤشرات السلامة المالية وعلى القيمة السوقية في بعض المصارف.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار بالأوراق المالية، الاستثمارات المصرفية، القروض والتسليفات، القيمة السوقية، مؤشرات السلامة المالية.

Abstract: Study aimed to analyze banking investments such as loans and investment in financial instruments to determine the extent to which investment management contributes to financial safety to enhance market value of the bank. Financial statements of Securities Commission for seven banks on the stock exchange (the Commercial Bank of Iraq, the Investment Bank, the Credit Bank, the Gulf Bank, the National Bank, Middle East Bank, the North Bank) included (2004-2020), were used to test multiple direct impact relationships between the variable independent (investment banking) and dependent variable (market value). Testing the multiple direct impact relationships between the independent variable and safety indicators (capital adequacy, liquidity, asset quality, profitability), using (SPSSV23, Excel).

Reached conclusions and showed the investments directly affect financial safety and market value banks.

Keywords: investment in securities, banking investments, loans and advances, Market value, financial safety indicators

المقدمة

تعد سلامة القطاع المصرفي من المتطلبات الحيوية لدعم وتعزيز اداء المصارف في البلد التي تعتمد على الاستثمارات الحقيقية والمالية، فالاستثمارات ترجع في اصولها العلمية إلى علم الاقتصاد، بسبب ارتباطها بكل من الدخل والاستهلاك والادخار والقروض. ويعرف الاستثمار بأنه تخصيص الأموال المنظمة في هيكل استثماراتها طويلة الاجل وقصيرة الاجل تقوم المصارف بتجميع الودائع ثم تخصيصها عن طريق استحداث أنشطة جديدة وقدرات على الانتاج عن طريق الموجودات أو المساهمات النقدية أو العينية في رأسمال المصرف، كما تتضمن الدراسة التعرف على القيمة السوقية كمصطلح اقتصادي يشير إلى مقدار السعر الذي يتم عنده تداول الموجودات بالقيمة العادلة، وأخيرا تحليل مدى تأثير مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي على القيمة السوقية عند تقييم أداء السوق كما تستخدم في تحقيق الأسواق ، كون هذه المؤشرات تساعد متخذي القرارات مالية والنقدية عند وضع سياساتهم المستقبلية.

أولاً: منهجية البحث العلمي

1. مشكلة الدراسة

يعد تحليل طبيعة الاستثمارات المصرفية ذات أهمية عملية في القطاع المصرفي من حيث قدرة المصرف المانح للقروض المصرفية على تحديد المجالات الاستثمارية وادواتها، وكذلك قدرته في تحديد نوع الزبون سواء أكان مقترضا ام مستثمرا، فضلا عن تعيين اية اضرار ممكن أن تنشأ من تجاوز المصرف للأنظمة الداخلية عند منح القروض والتسليفات او التأثير السلبي الذي يلحق بالمصرف نتيجة تغيرات أسعار الأوراق المالية والتي تعود إلى تغير العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية ومدى تأثير ذلك كله على مؤشرات السلامة المالية لدى المصرف.

من هنا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

1. هل هناك تأثير لدراسة وتحليل الاستثمارات المصرفية والقيمة السوقية لمعرفة مدى تأثير ذلك على مؤشرات السلامة المالية لكل المصارف عينة الدراسة بشكل اجمالي؟
2. هل هناك تأثير مباشر بين الاستثمارات المصرفية والقيمة السوقية للمصرف؟
3. هل هناك تأثير لمؤشرات السلامة المالية على القيمة السوقية للمصرف؟

2. اهمية الدراسة

يعتبر تحليل الاستثمارات المصرفية من اهم الموضوعات المصرفية التي تظهر آلية التعامل مع الزبائن المستثمرين والزبائن المقترضين وكيفية توظيف أموال الودائع بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي فان تحليل الاستثمار ضروري في مساعدة الإدارة المصرفية على اتخاذ القرارات المناسبة. وتبرز أهمية الدراسة في معرفة دور الاستثمارات المصرفية في تحسين القيمة السوقية للمصرف، وكذلك معرفة دور مؤشرات

السلامة المالية في تحسين أداء الجهاز المصرفي وحمايته من الازمات المتوقعة وتقديم الإجراءات المناسبة لمعالجة الازمات.

3. أهداف الدراسة

قامت هذه الدراسة على جملة من الأهداف التي يمكن توضيحها عن طريق ما يأتي:

1. تهدف الدراسة الى بيان تنوع الاستثمارات المصرفية في كل مصرف من مصارف عينة الدراسة.
2. تهدف الدراسة الى بيان مقدار النمو في القيمة السوقية في كل مصرف من مصارف عينة الدراسة.
3. تهدف الدراسة الى بيان مؤشرات السلامة المالية في كل مصرف من مصارف عينة الدراسة.
4. فرضيات الدراسة: تقسم الى فرضيتين رئيسيتين هما:

1. الفرضية الرئيسية الاولى (لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية)

2. الفرضية الرئيسية الثانية (لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشرات السلامة المالية) وتتفرع منها اربعة فرضيات هي:

- أ- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال
- ب- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة
- ت- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر جودة الموجودات
- ث- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية

5. حدود الدراسة

تتمثل عينة الدراسة بالمصارف العراقية الخاصة التي تتضمن خمسة مصارف في سوق العراق للأوراق المالية وهي: (المصرف التجاري العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، ومصرف الخليج العراقي ومصرف الشرق الأوسط العراقي ومصرف الشمال للتمويل والاستثمار). وتضمن سلسلة زمنية امتدت لسبعة عشر سنة (2004-2020).

6. الوسائل الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل التفسير، وأعلى قيمة وأدنى قيمة، باستخدام برنامج الاكسيل، وتحليل الانحدار الخطي والانحدار المتعدد وتحليل الأثر والارتباط باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS₂₃). واستخدام نموذج التصميم العكسي (Backward) من بين النماذج الاقتصادية الممكنة استنادا إلى الاختبارات الإحصائية والقياسية.

ثانيا: تحليل الاستثمارات المصرفية

1. مفهوم الاستثمار المصرفي وأهميته

يعد الاستثمار بأنه تخصيص الأموال الشركة في هيكل استثماراتها طويلة الاجل وقصيرة الاجل (العامري، 2007: 17) تعتمد المصارف في استثماراتها على تجميع أموال الودائع ثم تخصيصها في أنشطة قائمة او جديدة ويتضمن الاستثمار سعي الوحدة الاقتصادية الناشئ لزيادة الطلب على منتجاتها وخدماتها من

اجل زيادة الدخل لتحقيق دخل مستمر على شكل فائدة او مقسوم أرباح او منافع تقاعدية (Kevin,2007:12) وهذه الزيادة في الدخل تزيد من فرص تحفيز المستثمرين المؤهلين على اتخاذ قرار توسيع الاستثمار لتلبية الطلب المتوقع (Chinenye el at,2021:3)، يمكن تقسيم الاستثمار إلى نوعين هما الاستثمار الحقيقي وهو الاستثمار عن طريق الموجودات الإنتاجية أو السلع الاستثمارية كالذهب والعقار التي لها صفة الديمومة، والتي يترتب عليها فرص عمل إضافية وزياد المخزون من المواد الأولية (مطر، 1999: 4)، أما النوع الثاني فهو الاستثمارات المالية غير الحقيقية ولها صفة الديمومة أيضا مثل بيع وشراء الأوراق المالية استنادا إلى العائد المقبول الذي يتماشى ودرجة المخاطرة خلال مدة زمنية طويلة (الشمري واخرون، 1999: 26). يمكن تعريف الاستثمار المصرفي بأنه التخلي عن حيازة الأموال الحالية وإيداعها لمدة من الزمن بهدف الحصول على تدفقات نقدية متوقعة تمثل تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة الآن وكذلك تتمثل التعويض عن انخفاض القيمة الشرائية بفعل عامل التضخم عند توفير عوائد مقبولة عند أدنى حد من المخاطرة (مطر، 2009: 22).

2. ترويج الاستثمارات المالية في المصارف

هناك أربع أسباب رئيسة لإجراء الأنشطة الترويجية للاستثمارات المالية على المستوى المحلي (OECD,2021:112)

أ- أهداف التنمية: تسعى جميع هيئات ترويج الاستثمار الوطنية والاهلية إلى تحقيق أهداف تنمية اقتصادية مختلفة ومزايا تنافسية.

ب- استقطاب الاستثمار المحلي: بالنسبة للعديد من المناطق قد يكون جذب الشركات في البلد الواحد بنفس درجة أهمية جذب المستثمرين الأجانب، هنا قد تتمكن المصارف من تطبيق نفس المبادئ والتقنيات لتعزيز الاستثمار وربط عملياتها بالاقتصاد المحلي الذي سيجقق نجاح أكبر.

ت- التيسير على ارض الواقع: تعد هيئات الترويج للاستثمار الأهلية دون الحكومية أقرب إلى المستفيدين وصانعي القرار المحليين، فهي بوضع أفضل في تقديم المساعدة للمستثمرين الحاليين والمؤهلين في مراحل التأسيس وما بعد التأسيس.

ث- مدى معرفة موقعها المحلي: تتمتع جميع هيئات الترويج للاستثمار المحلية بمعرفة نقاط القوة والضعف في منطقتها المحلية، وبالتالي فهي أكثر قدرة على تسويقها عن طريق توفير المعلومات الدقيقة للمستثمرين الحاليين والمستفيدين من التقارير المنشورة.

3. أنواع الاستثمارات المالية في المصارف

يشكل سوق الأوراق المالية أحد أركان الهيكل التمويلي في الانظمة الاقتصادية التي تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية، إذ يقوم بتجميع مختلف المدخرات وإعادة استثمارها، وهذا يعود إلى العلاقة المباشرة بين النمو الاقتصادي والكفاءة الإنتاجية من جهة وبين نمو الاسواق الرأسمالية المحلية وبصفة خاصة سوق الأوراق المالية التي تتضمن الأنواع الرئيسية منها مثل الأسهم والسندات (حنفي، 2001: 52). يمكن تقسيم الاستثمار في الأوراق المالية حسب نوع الرقعة المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية إلى عدة أنواع من الاستثمارات هي:

(حنفي، 2003)

1. الاستثمار بالأسهم العادية

2. الاستثمار بالسندات

3. الاستثمار بالقروض المصرفية

4. الاستثمار في صناديق الاستثمار

ثالثاً: القيمة السوقية وأهميتها في المصارف العراقية

اهتمام الإدارة المالية كثيراً بهدف تعظيم القيمة الحالية للشركة بدلاً من العمل على تعظيم ربحية الشركة فهذا يدل على ارتفاع كفاءة الإدارة، ان تعظيم قيمة الشركة يعد من اهم الأهداف التي تسعى الإدارة إليها في سوق المال. وعليه فإن القيمة السوقية للشركة تعد من اهم القيم من وجهة نظر المستثمر (الزبيدي، 2007: 238)، تعرف القيمة السوقية بأنها مجموع الأسهم المدرجة في الاسواق المالية مضروبة في سعر الاغلاق نهاية كل مدة، وبذلك يمكن اعتبارها من المؤشرات المعتمدة لقياس تطور وأداء الشركات والمصارف المدرجة في الاسواق المالية (Ross, et al, 2008:510).

رابعاً: مؤشرات السلامة المالية في المصارف

1. مفهوم مؤشرات السلامة المالية: تعرف السلامة المالية بأنها عملية تقويم مركزة ومكثفة لعمليات وأنشطة المصارف عن طريق مراقبة القروض والتسليفات، فهي تعكس كفاءة المصرف في إدارة موجوداته ومطلوباته، وتعد السلامة المالية المصرفية مهمة في سياق صناعة السياسات المالية والاقتصادية (مجد وختلان، 2021: 4)، ويمكن توضيح مفهوم السلامة المالية عن طريق قوة مكونات النظام المالي وسلامته من التوترات التي قد تنعكس سلباً على الاقتصاد. تعرف مؤشرات السلامة المالية (Sundararjan et al, 2002: 2) بأنها الاجراءات الرقابية على صحة أداء المؤسسات المالية والأسواق المالية، والشركات والافراد.

2. الأقسام الرئيسية لمؤشرات السلامة المالية: يمكن تقسم مؤشرات السلامة المالية إلى جزئيين وكما يلي: (Owen,et al: 2000:4)

أ- مؤشرات السلامة المالية الكلية

ب- مؤشرات السلامة المالية الجزئية

3. مكونات مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي: تعد الودائع المجموعة الرئيسية التي تستند عليها مكونات مؤشرات السلامة المالية في القطاعات المصرفية. ويمكن وصف هذه المكونات وفقاً لتصنيفات CAMELS كما يأتي:

1. مؤشر نسبة كفاية رأس المال: ان الاهتمام المتزايد بمؤشر نسبة كفاية رأس المال المصرفي يعود إلى تعثر الكثير من المصارف وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها نتيجة التدني في رؤوس أموال لتلك المصارف (زيتوني، 2019: 15)، وتاريخياً يمكن ان تكون ازمة الديون العالمية في سنة 2007 واحدة من أسباب انعقاد مؤتمر بازل والخروج بمقررات تتضمن متطلبات محددة من رأس المال.

2. مؤشرات السيولة: تشير السيولة إلى مدى كفاية مصادر المصارف المالية لإدارة الأموال والقدرة على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقاتها (الامام، 2010: 20)، مما يساعد بالاحتفاظ بنسبة سيولة كافية على القيام بالأنشطة التشغيلية ومواجهة الحالات الطارئة (Gittman, 2012:71) فالسيولة هي مفهوم نسبي تعبر عن العلاقة بين النقد والموجودات سريعة التحول إلى نقد وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها بتاريخ الاستحقاق (Hmann,Nikolaou:2009,10).

3. مؤشرات جودة الموجودات: يمكن تحديد مؤشر جودة الموجودات عن طريق جودة القروض التي تعد اهم جزء من الموجودات وتمثل حصة كبيرة في الميزانية العمومية الاجمالية للمصرف، يتم قياس جودة القروض

عن طريق نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، تعكس هذه النسبة مؤشراً مهماً في التقييم، ولكن النسبة المرتفعة تعكس أيضاً هيكل موجودات أكثر حساسية لمخاطر الائتمان. (Roman & Sargu, 2013:705).

4. مؤشرات الإيرادات والربحية: تقسم الى: (شهاب الدين، 2016: 85)

أ. نسبة العائد على الموجودات: تشير العوائد إلى تحسين ربحية المصارف الناتجة عن زيادة استثماراتها، تؤثر على هذه النسبة الكثير من العوامل منها ما يتعلق بالأوضاع السياسية والأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد وأسعار النفط. يتم احتساب هذه النسبة وفقاً للعلاقة الآتية

نسبة العائد على الموجودات = صافي الأرباح (قبل وبعد الفوائد والضرائب والأرباح ماعدا الأرباح الطارئة) / إجمالي الموجودات.

ب. نسبة العائد على حقوق المالكين: تشير هذه النسبة إلى العوائد الذي يحصل عليها المستثمرين والمالكين في المصارف، كما تشير إلى كفاءة المصارف ومدى نجاحها في تحقيق الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين، تحسب هذه النسبة عن طريق العلاقة الآتية:

نسبة العائد على حقوق المالكين = صافي الأرباح / معدل رأس المال

خامساً: توصيف النماذج القياسية وصياغتها

لقياس أثر تحليل الاستثمارات المصرفية في تعزيز القيمة السوقية وانعكاسها في أداء المصارف عينة الدراسة عبر مؤشرات السلامة المالية كلا على انفراد.

بعد أن تم توصيف المتغيرات المستقلة والتابعة والوسيطه أصبح لابد من وضع هذه المتغيرات وفقاً للصيغة الرياضية التي تعد نقطة البدء في صياغة النموذج وهي على النحو الآتي:

$$Y_{ij} = \alpha + \beta_1 \times X_1 + \beta_2 \times X_2 + \beta_3 \times X_3 + \beta_4 \times X_4 + U_i$$

سادساً: التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة

تم في هذا المبحث استخدام تحليل الانحدار المتعدد لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر المتعدد بين ابعاد المتغير المستقل (الاستثمار المصرفي) والمتمثلة بالاستثمار في الأوراق المالية والاستثمار في منح القروض والتسليفات والمتغير التابع (القيمة السوقية). ومن ثم اختبار علاقات الأثر المباشر المتعدد بين ابعاد المتغير المستقل (الاستثمار المصرفي) مع مؤشرات السلامة المالية (كفاية رأس المال، السيولة، جودة الموجودات، الربحية)، ومن ثم اختبار مؤشرات السلامة المالية كمتغيرات مستقلة في المتغير التابع (القيمة السوقية) فضلاً عن استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغير المستقل للمتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار Beta والذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحدة.

سابعاً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

H_0 : ل يوجد اثر ذو دلالة احصائية للاستثمار المصرفي في القيمة السوقية

H_1 : يوجد اثر ذو دلالة احصائية للاستثمار المصرفي في القيمة السوقية

1. المصرف التجاري العراقي: يبين الجدول (1) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{y} = 54894043644.546 + 0.333X_1 + 1.436X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 32% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الأول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.062$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (1) علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري						المتغير المعتمد
متغير القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	32%	0.062	3.298	x ₁ 0.333	5489404364	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 1.436	4.5	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

2. مصرف الاستثمار العراقي: يبين الجدول (2) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\hat{y} = 30918499691.607 + 909x_1 + 0.711x_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 40.8% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية و القروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الأول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.067$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (2) علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي

مصرف الاستثمار العراقي						المتغير المعتمد
متغير القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	40.8%	0.067	4.819	x ₁ 0.909	30918499	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 0.711	691.60	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

3. مصرف الخليج العراقي: يبين الجدول (4) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 7998687755.230 + 0.005X_1 + 0.461X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 51.7% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B_1}{B_2} \} = H_0$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.006 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لمصرف الخليج العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (4) علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الخليج العراقي

المصرف الخليج العراقي						المتغير المعتمد
متغير القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	51.7%	.006	7.490	x ₁ 0.005	7998687755.2	الاستثمار المصرفي
				x ₂ .461		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

4. المصرف الشرق الأوسط: يبين الجدول (5) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 135752168155.915 + 0.950X_1 + 1.506X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 81.9% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B_1}{B_2} \} = H_0$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.00 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لمصرف الشرق الاوسط"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (5) علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الشرق الاوسط

مصرف الشرق الاوسط						المتغير المعتمد المتغير المستقل
متغير القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta b)	a	الاستثمار المصرفي
رفض فرضية H ₀	81.9%	0.0	31.689%	x ₁ 0.950	135752168155.9	
				x ₂ 1.506		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

5. المصرف الشمال للتمويل والاستثمار: يبين الجدول (6) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{y} = 30918499691.607 + .909X_1 + 0.711X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 80.5% فقط من العلاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $F = 0.00$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (6) علاقة الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار

مصرف الشمال للتمويل والاستثمار						المتغير المعتمد المتغير المستقل
متغير القيمة السوقية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	الاستثمار المصرفي
رفض فرضية H ₀	80.5%	000.0	28.975%	x ₁ 2.200	12153175755.9	
				x ₂ 0.807		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

ثامنا: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

H_0 : لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشرات السلامة المالية

H_1 : توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشرات السلامة المالية

وتتفرع منها اربعة فرضيات هي:

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية (لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية

للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال)

1. المصرف التجاري العراقي: يبين الجدول (8) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 3.796 + 1.551X_1 + 1.342X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 59.9% من العلاقة بين كفاية رأس المال (CARA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B_1}{B_2} \} = H_0$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.002$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (8)

علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر كفاية رأس المال						
القرار	R^2	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H_0	59.9%	0.002	10.472	x_1 1.551	3.796	الاستثمار المصرفي
				x_2 1.342		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

2. المصرف الاستثمار العراقي: يبين الجدول (9) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.687 + 1.811X_1 + 1.541X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 42.1% فقط من العلاقة بين كفاية رأس المال (CARA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B_1}{B_2} \} = H_0$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.022$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي

مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الاستثمار العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (9) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الاستثمار العراقي

مصرف الاستثمار العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر كفاية رأس المال						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	42.1%	0.022	5.094	x ₁ 1.811	.687	
				x ₂ 1.541		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

3. المصرف الخليج العراقي: يبين الجدول (11) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.457 + 2.522X_1 + 3.357X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 29.2% فقط من العلاقة بين كفاية رأس المال (CARA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.089 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الخليج العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (11) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الخليج العراقي

مصرف الخليج العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر كفاية رأس المال						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	29.2%	0.089	2.882	x ₁ 2.522	.457	
				x ₂ 3.357		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

4. مصرف الشرق الأوسط: يبين الجدول (12) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.749 + 1.644X_1 + 5.785X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 16.0% فقط من العلاقة بين كفاية رأس المال (CARA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الأول والخاص برفض فرضية العدم $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B1}{B2} \} = H_0$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.295$ وهو أكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى عدم رفض فرضية العدم (H_0) التي مفادها " لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الشرق الأوسط"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (12) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الشرق الأوسط

مصرف الشرق الأوسط						المتغير المعتمد المتغير المستقل
مؤشر كفاية رأس المال						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	
عدم رفض فرضية H ₀	0.16%	.295	1.334	x ₁ 1.644	.749	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 5.785		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

5. مصرف الشمال للتمويل والاستثمار: يبين الجدول (13) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.770 + 8.155X_1 + 1.673X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 45.4% فقط من العلاقة بين كفاية رأس المال (CARA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الأول والخاص برفض فرضية العدم $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B1}{B2} \} = H_0$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.014$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (13) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار

المصرف الشمال للتمويل والاستثمار						المتغير المعتمد المتغير المستقل
مؤشر كفاية رأس المال						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	
رفض فرضية H ₀	45.4	0.014	5.820	x ₁ 8.155	.770	الاستثمار

	%			x_2 1.673	المصرفي
--	---	--	--	-------------	---------

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة (لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة)

1. المصرف التجاري العراقي: يبين الجدول (15) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.112 + 2.273X_1 + 8.841X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 9.3% فقط من العلاقة بين السيولة (LEQUDITY) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $F = 0.504$ وهو أكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى عدم رفض فرضية العدم (H_0) التي مفادها " لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (15) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة للمصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر السيولة						
القرار	R^2	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H_0	9.3%	0.504	.719	x_1 2.273	0.112	الاستثمار المصرفي
				x_2 8.841		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

2. المصرف الاستثمار العراقي: يبين الجدول (16) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.163 + 7.672X_1 + 3.369X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 62.4% فقط من العلاقة بين السيولة (LEQUDITY) و المتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $F = 0.001$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة لمصرف الاستثمار العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (16) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة لمصرف الاستثمار العراقي

المصرف الاستثمار العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر السيولة						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	62.4%	0.001	11.639	x ₁ 7.672	.163	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 3.369		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

3. مصرف الخليج العراقي: يبين الجدول (17) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.234 + 8.686X_1 + 2.108X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 88.0% فقط من العلاقة بين السيولة (LEQUDITY) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B1}{B2} \} = H_0$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.000$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة لمصرف الخليج العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (17) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة لمصرف الخليج العراقي

المصرف الخليج العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر السيولة						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	% 0.88	00.00	51.337	x ₁ 8.686	.234	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 2.108		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

4. المصرف الشرق الأوسط: يبين الجدول (18) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.262 + 1.326X_1 + 1.050X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 78.2% من العلاقة بين السيولة (LEQUDITY) و المتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص

برفض فرضية العدم $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B1}{B2} \} = H\theta$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.00$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة لمصرف الشرق الاوسط"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (18) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة لمصرف الشرق الاوسط

مصرف الشرق الاوسط						المتغير المعتمد
مؤشر السيولة						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	78.2%	0.00	25.045	X ₁ 1.326	.261	الاستثمار المصرفي
				X ₂ 1.050		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

5. مصرف الشمال للتمويل والاستثمار: يبين الجدول (19) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد $\bar{Y} = 0.400 + 2.734X_1 + 1.714X_2$ إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 61.5% فقط من العلاقة بين السيولة (LEQUIDITY) و المتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $\{ \frac{0}{0} \} = \{ \frac{B1}{B2} \} = H\theta$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.001$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر السيولة لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (19) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر السيولة لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار

المصرف الشمال للتمويل والاستثمار						المتغير المعتمد
مؤشر السيولة						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	61.5%	0.001	11.183	X ₁ 2.734	0.400	الاستثمار المصرفي
				X ₂ 1.714		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

ت- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة (لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر جودة الموجودات)

1. المصرف التجاري العراقي: يبين الجدول (22) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 10.687 + 1.799 X_1 + 4.641 X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 35.5% فقط من العلاقة بين جودة الموجودات (QUALITY.ASESST) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.047$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (22) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات للمصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر جودة الموجودات						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	الاستثمار المصرفي في
رفض فرضية H ₀	35.5%	0.047	3.849	x ₁ 1.799	10.687	
				x ₂ 4.641		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

2. مصرف الاستثمار العراقي: يبين الجدول (23) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 7.755 + 2.516 X_1 + 6.967 X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 27.2% فقط من العلاقة بين جودة الموجودات (QUALITY.ASESST) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية و القروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.109$ وهو اكبر من مستوى المعنوية (10%)، في قطاع المصارف اذا كانت مستوى الدلالة $(F) = 0.109$ وهي اكبر من مستوى المعنوية (10%)، هذا يعطي رفض وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين القيمة السوقية (Y_1) وجودة الموجودات. وهذا ما يدعو إلى عدم رفض فرضية العدم (H_0) التي مفادها "لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (23) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات للمصرف الاستثمار العراقي

المصرف الاستثمار العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر جودة الموجودات						
القرار	R2	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
عدم رفض فرضية H ₀	27.2%	0.109	2.613	x ₁ 2.516	7.755	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 6.967		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

3. المصرف الخليج العراقي: يبين الجدول (24) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.122 + 1.551X_1 + 1.340X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 38.3% فقط من العلاقة بين جودة الموجودات (QUALITY.ASESST) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $\{ \frac{B1}{B2} \} = \{ \frac{0}{0} \}$ هو مستوى الدلالة $(F) = 0.034$ وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (24) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات للمصرف الخليج العراقي

المصرف الخليج العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر جودة الموجودات						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	38.3%	0.034	4.341	x ₁ 1.803	.122	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 1.340		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

4. مصرف الشرق الأوسط: يبين الجدول (25) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.004 + 2.349X_1 + 6.513X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 64.4% فقط من العلاقة بين جودة الموجودات (QUALITY.ASESST) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الأول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B1}{B2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.001 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر جودة الموجودات لمصرف الشرق الاوسط"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (25) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات لمصرف الشرق الاوسط

المصرف الشرق الاوسط						المتغير المعتمد
مؤشر جودة الموجودات						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	
رفض فرضية H ₀	64.4%	0.001	12.644	x ₁ 2.349	.004	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 6.513		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

5. مصرف الشمال للتمويل والاستثمار: يبين الجدول (26) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.400 + 2.734X_1 + 1.714X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 61.5% فقط من العلاقة بين جودة الموجودات (QUALITY.ASESST) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية و القروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الأول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B1}{B2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.001 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر جودة الموجودات لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (26) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر جودة الموجودات لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار

مصرف الشمال للتمويل والاستثمار						المتغير المعتمد
مؤشر جودة الموجودات						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	
رفض فرضية H ₀	61.5%	0.001	11.183	x ₁ 2.734	.400	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 1.714		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

ث- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثالثة (لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية)

1. المصرف التجاري العراقي: يبين الجدول (29) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.034 + 1.504X_1 + 7.635X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 11.8% فقط من العلاقة بين مؤشر الربحية (ROA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الأول والخاص برفض فرضية العدم $\{ \frac{B1}{B2} \} = \{ \frac{0}{0} \}$ H_0 هو مستوى الدلالة (F) = 0.415 وهو اكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى عدم رفض فرضية العدم (H_0) التي مفادها " لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (29) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية للمصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر الربحية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
عدم رفض فرضية H_0	11.8 %	.415	.938	x ₁ 1.504	.034	
				x ₂ 7.635		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

2. المصرف الاستثمار العراقي: يبين الجدول (30) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.024 + 1.976X_1 + 1.436X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 7.5% فقط من العلاقة بين مؤشر الربحية (ROA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية و القروض والتسليفات، كان مستوى الدلالة (F) = 0.578 وهو اكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها ويدعم ذلك باحتمالية رفض فرضية العدم وهي صحيحة التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين القيمة السوقية (Y) والمتغيرات التوضيحية وهذه يعطي رفض وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين مؤشر الربحية والمتغيرات التوضيحية وهما شراء المستثمرين الأجانب (X_1) وبيع المستثمرين الأجانب (X_2) في قطاع المصارف. وهذا ما يدعو إلى عدم رفض فرضية العدم (H_0) واعتماد الفرضية البديلة (H_1) التي مفادها " توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية لمصرف الاستثمار العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (30) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية لمصرف الاستثمار العراقي

المصرف الاستثمار العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر الربحية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
عدم رفض فرضية H ₀	7.5%	.578	.570	x ₁ 1.976	.024	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 1.436		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

3. مصرف الخليج العراقي: يبين الجدول (31) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.042 + 1.824X_1 + 1.307X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 41.3% فقط من العلاقة بين مؤشر الربحية (ROA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.024 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها "توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية للمصرف التجاري العراقي"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (31) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية للمصرف الخليج العراقي

المصرف الخليج العراقي						المتغير المعتمد
مؤشر الربحية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	41.3%	0.024	4.932	x ₁ 1.824	.042	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 1.307		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

4. مصرف الشرق الأوسط: يبين الجدول (32) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.001 + 1.409X_1 + 8.847X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 18.1% فقط من العلاقة بين مؤشر الربحية (ROA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.246 وهو أكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعم عدم رفض فرضية العدم (H₀) التي مفادها "لا توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية لمصرف الشرق الأوسط"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (32) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية لمصرف الشرق الاوسط

مصرف الشرق الاوسط						المتغير المعتمد
مؤشر الربحية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
عدم رفض فرضية H ₀	18.1%	.246	1.550	x ₁ 1.409	0.001	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 8.847		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

5. المصرف الشمال للتمويل والاستثمار: يبين الجدول (33) نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد

$$\bar{Y} = 0.033 + 8.661X_1 + 6.691X_2$$

إن معادلة الانحدار التقديرية تفسر ما مقدار 70.5% فقط من العلاقة بين مؤشر الربحية (ROA) والمتغيرات التوضيحية وهما الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، يدعم ذلك احتمال الخطأ من النوع الاول والخاص برفض فرضية العدم $H_0: B = \left\{ \frac{B_1}{B_2} \right\} = \left\{ \frac{0}{0} \right\}$ هو مستوى الدلالة (F) = 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية (10%)، وهذا ما يدعو إلى رفض فرضية العدم (H₀) واعتماد الفرضية البديلة (H₁) التي مفادها " توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر الربحية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار"، المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه.

جدول (33) علاقة الاستثمار المصرفي في مؤشر الربحية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار

مصرف الشمال للتمويل والاستثمار						المتغير المعتمد
مؤشر الربحية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية H ₀	70.5	00.00	16.741	x ₁ 8.661	0.033	الاستثمار المصرفي
				x ₂ 6.691		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

تاسعا: الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات

1. تشير نتائج الدراسة إلى أن نسبة مؤشر السيولة عالية لجميع المصارف عينة الدراسة مما يعطيها قدرة عالية للوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين في حال حدوث سحبات كبيرة ومفاجئة، كما يمكن أن تدعم هذه النسبة استقرار المصرف.

2. أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع نسب مؤشر كفاية رأس المال مما يشير إلى امكانية عالية التي يوفرها المصرف في تسديد الودائع ولتغطية الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف وكذلك جاهزية المصرف العراقي على تسديد الودائع بالسرعة المطلوبة خلال سنوات الدراسة.
3. أظهرت نتائج الدراسة اختبار علاقة التأثير تحليل الانحدار بين متغيرات الدراسة الاستثمارات المصرفية والقيمة السوقية مما ساهم بقبول الفرضية الرئيسية الاولى التي تشير إلى وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في القيمة السوقية للمصارف العراقية.
4. أظهرت نتائج الدراسة اختبار علاقة التأثير تحليل الانحدار بين متغيرات الدراسة للاستثمارات المصرفية مؤشر كفاية رأس المال، مما ساهم بقبول الفرضية التي تشير إلى وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية للاستثمارات المصرفية في مؤشر كفاية رأس المال للمصارف العراقية.
5. اثبتت النتائج العلمية لاختبار علاقة التأثير تحليل الانحدار الخاصة بالفرضية الثانية على وجود علاقة معنوية لمؤشرات السلامة المالية (السيولة ومعدل كفاية رأس المال وجودة الموجودات والربحية) في القيمة السوقية.

2. التوصيات: في ضوء ما تم طرحه من الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، يمكن تقديم اهم التوصيات والمقترحات، وعلى النحو الآتي:

1. حث المصارف على تشجيع زبائنها للدخول في استثمارات متنوعة ومنح القروض بسبب ارتفاع نسبة مؤشر السيولة لدى المصارف عينة البحث جميعها. نحو العمل على تحسين الارباح عن طريق تخصيص التدفقات النقدية والتخطيط المالي للتدفقات النقدية وتنفيذ خطط طويلة الأجل.
2. حث المصارف بإصدار أنظمة رقابية قادرة على تبسيط العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف.
3. العمل على إجراء تقييم مستمر لمستوى السلامة المالية لتشجيع المصارف على الالتزام بجميع البنود الخاصة بها، ونشر نتائج التقييم، لما لذلك من أثر على تشجيع المصارف بالاهتمام بمؤشرات السلامة المالية، مما يعود بالنفع على سمعتها وقيمتها في السوق.
4. ضرورة مشاركة مؤسسات الوساطة المالية في صنع القوانين والقرارات المتعلقة بالأسواق المالية عامة وسوق الأوراق المالية خاصة، قد تساهم هذه المشاركة في زيادة الشفافية المؤسسات تقيم اوراقها المالية.
5. ينبغي على مؤسسات المالية إعطاء أهمية أكبر لمسألة تدريب وتأهيل الموظفين والحصول على كوادرن من المتخصصة القادرة على إجراء التحليل المالية وتقديم الاستشارة القائمة على أسس علمية.

المصادر

1. الامام، صلاح الدين محمد أمين: تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2013، بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر العدد 41، 2010.
2. حنفي، عبد الغفار: بورصة الأوراق المالية أسهم - سندات-وثائق استثمار - الخيارات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2003.

3. دادن، عبد الوهاب وحرورية بديدة، تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسات المسعرة، حالة المؤشر CAC40 خلال الفترة الممتدة ما بين 2007-2009، مجلة الباحث للعلوم الاقتصادية، العدد العاشر، ورقة، 2012.
4. رمضان، عماد زياد: أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للشركات الأردنية دراسة من واقع سوق الأوراق المالية للفترة (1978 - 2006)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مؤتة، 2004.
5. الزبيدي، حمزة محمود: الاستثمار في الأوراق المالية، مؤسسته الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
6. زيتوني عبد القادر: دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، 2019.
7. الشمري، ناظم محمد نوري وآخرون: اساسيات الاستثمار العيني والمالي - الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان - الأردن، 1999.
8. شهاب الدين، ابتسام: الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، الأردن، 2016.
9. العامري، محمد علي ابراهيم: الادارة المالية المتقدمة، أترء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، جامعة بغداد، العراق، 2007.
10. مطر، محمد: ادارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية - الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2009.
11. مطر، محمد: ادارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار الورق، عمان، 1999.
12. Chinenye Ifeoma Nwokolo, Matthew Ikechukwu Ogbuagu & Wakeel NAtanda Isola: Future Business Journal, volume 7, Article number: 8 ,2021.
13. Hmann, Mathias& Nikolaou, Cleopatra," FUNDING LIQUIDITY RISK DEFINITION AND MEASUREMENT", 2009.
14. Kevin, Rock: Dividend Policy under Asymmetric Information", The Journal of Finance, Vol. XL, No. 4, Wiley online library,2007.
15. OECD Business and Finance Outlook 2021. AI in Business and Finance
16. Owen Evans and Others, Macroprudential Indicators of Financial Soundness, Occasional Paper 192, IMF, Washington DC. April, 2000.
17. Ross, Stephen, Westerfield Randolph, Jordan Bradford; "Fundamentals Of Corporate Finance" .9th, McGraw-Hill Companies , New York, USA,2008.
18. Sundararjan, V., Enoch, C. and San José, A: Financial soundness indicators: Analytical aspects and country practices, IMF Occasional Paper 212,2002.